الجامعات والمساجد والمدارس ، وسار الهوينى بعد ذلك مستقراً بين المسلمين بدون منازع تقريباً كما سنرى في مكانة الأشعرية .

ثانياً ـ مبادىء الأشعرية :

ويظهر مما سبق أن عرض آراء الأشعرية ومبادئها أنها هو بيان للعقيدة الإسلامية ، من جهة ، وبيان موقف الإسلام من الآراء الجديدة التي أثارتها المذاهب الأخرى من جهة أخرى ، وأن وظيفة الأشعرية وهدفها هو تأكيد ما يعتقده أهل السنة ، ورجال الحديث والعلماء في مسائل أصول الدين ، وهو ما ورثوه عن جيل التابعين ، وورثه التابعون من الصحابة ، مأخوذاً من نصوص الكتاب والسنة ، وقد توارى جانب منه في خضم المناقشات الكلامية ، والخلافات المذهبية الوافدة ، التي أثارها المعتزلة وغيرهم ، مع شيوع البدع ، والفهم الخاطىء ، والتصور المنحرف عن الدين والإسلام ، فجاء أبو الحسن الأشعري ليجدد الدعوة إلى العقيدة الصحيحة ، ويكشف الستار عن البدع والأهواء والآراء الدخيلة ، وهو ما فعله الشيخ أبو منصور الماتريدي فيما وراء النهر ، فكل منهما تصدى للذود عن عقيدة أهل السنة والجماعة بالمناهج العقلية والحجج المنطقية والأدلة النقلية ، ونسبت هذه المبادىء لهما وانتشرت آراؤهما ، فكانا إمامي أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها ، مع اختلاف بينهما في جزئيات محدودة لا تتجاوز بضع عشرة مسألة[1] .

---

(١) الخلاف بين الأشعرية والماتريدية ينحصر في مسائل جزئية اجتهادية تتصل بهوامش المبادىء الاعتقادية المتفق عليها ، وأكثرها خلاف لفظي واصطلاحي لا طائل تحته ، ولا علاقة لها بجوهر المعتقدات الأساسية ، وحصرها بعض العلماء في عشر مسائل ، وجمعها ابن السبكي في ثلاث عشرة مسألة ، منها ست مسائل فيها خلاف معنوي ، والباقي لفظي ، وزادها الشيخ زادة إلى أربعين ، بما فيها الخلافات الفلسفية والعقلية البحتة والمنطقية ، وجمعها في كتابه «نظم =

ويصرح الإمام أبو الحسن الأشعري بالتزامه بالقرآن الكريم والسنة الشريفة ، وما جاءا به ، فيقول في كتابه «الإنابة»: «قولنا الذي نقول به وديانتنا التي ندين بها ، التمسك: بكتاب ربنا عز وجل ، وبسنة نبينا ﷺ ، وما روي عن الصحابة والتابعين وأئمة الحديث ، ونحن بذلك معتصمون ، وبما يقول به أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل نضر الله وجهه ، ورفع درجته ، وأجزل مثوبته ، قائلون ، ولمن خالف قوله مجانبون ، لأنه الإمام الفاضل ، والرئيس الكامل ، الذي أبان الله به الحق ، ودفع به الضلال ، وأوضح به المنهاج ، وقمع به بدع المبتدعين ، وزيغ الزائغين ، وشك الشاكين[1]؟

ويحدد الإمام أبو الحسن الأشعري عقيدة الأشعرية بقوله: «وجملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته ، وكتبه ، ورسله ، وما جاء من عند الله ، وما رواه الثقات عن رسول الله ﷺ ، لا نرد من ذلك شيئاً[2]. إلى أن يقول: «وإن الله عز وجل إله واحد. . . ، وأن محمداً عبده ورسوله. . وإن الجنة حق ، والنار حق ، وأن الساعة آتية لا ريب فيها ، وأن الله يبعث من في القبور»[3].

ونذكر بعض الأمثلة عن المسائل الاعتقادية المشهورة ، والمنسوبة إلى الأشعرية ، وحصل فيها جدل فكري ، واختلاف نظري ، ومناظرات حادة ، واختلاف في المنهج الاجتهادي والمسلك العلمي في الاستدلال.

= الفرائد وجمع الفوائد في بيان المسائل التي وقع فيها الاختلاف بين الماتريدية والأشعرية في العقائد» المطبعة الأدبية بمصر ، الطبعة الأولى سنة ١٣١٧هـ ، وسوف نعرضها باختصار. وانظر طبقات الشافعية الكبرى ٣/٣٧٨ ، العقيدة الإسلامية ص ٨١.

(١) الإبانة عن أصول الديانة ، له ص ١٧.

(٢) المرجع السابق ص ١٨.

(٣) الإبانة ص ١٨.

١ ـ **صفات الله تعالى**: تقول الأشعرية أن لله تعالى صفات أزلية ، مثل العلم والبصر والكلام والقدرة ، وإن الله تعالى عالم بعلم ، وبصير ببصر ، ومتكلم بكلام ، وقادر بقدرة . . . إلى عشرين صفة يجب على المكلف أن يعرفها وردت بالنصوص الشرعية .

وأنكر المعتزلة الصفات لله تعالى ، وقالوا: إنه عليم بذاته ، وبصير بذاته ، متكلم بذاته ، قادر بذاته ، وأن هذه الصفات التي وردت في القرآن يجب تأويلها ، مثل يد الله بأنها لطفه ، ووجه الله بأنه ذاته ، وقال المشبهة بتشبيه صفات الخالق بصفات المخلوق في اليد والوجه .

وقال الأشعري: إن الصفات يجب ألا تؤخذ بظاهر اللفظ ، ولا بالتأويل ، بل تؤخذ بلا كيف ، مع التسليم فيها ، والتفويض في كيفيتها ، وأن إثبات الصفات لله تعالى ليس فيها تجسيد ، فهي صفات حقيقية ، ولكن لا تعلم طبيعتها بالدقة ، مثل الاستواء على العرش ، وأن الكلام صفة أزلية ، والقرآن كلام الله تعالى غير مخلوق ، وأن الصفات شيء غير الذات .

يقول الأشعري: «وأن الله استوى على عرشه كما قال: ﴿ ٱلرَّحْمَٰنُ عَلَى ٱلْعَرْشِ ٱسْتَوَىٰ ﴾ [طه: ٥] ، وأن له وجهاً بلا كيف ، كما قال: ﴿ وَيَبْقَىٰ وَجْهُ رَبِّكَ ذُو ٱلْجَلَٰلِ وَٱلْإِكْرَامِ ﴾ [الرحمن: ٢٧] وأن له يدين بلا كيف ، كما قال: ﴿ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ﴾ [المائدة: ٦٤] ، وأن له عيناً بلا كيف ، كما قال: ﴿ تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا ﴾ [القمر: ١٤] ، وأن من زعم أن أسماء الله غيره كان ضالاً ، وأن لله علماً كما قال: ﴿ أَنزَلَهُۥ بِعِلْمِهِۦ ﴾ [النساء: ١٦٦] ، وكما قال: ﴿ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ﴾ [فاطر: ١١] ، ونثبت لله السمع والبصر لا ننفي ذلك ، كما نفته المعتزلة والجهمية والخوارج ، ونثبت أن لله قوة كما قال: ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ

﴿ قُوَّةً ﴾ [فصلت: ١٥] ونقول: إن كلام الله غير مخلوق ، وأنه لم يخلق شيئاً إلا وقد قال له: كن فيكون[١].

وكان اتجاه الإمام الأشعري إلى التسليم بالصفات ، كما وردت في القرآن الكريم ، فلا تؤخذ على ظاهر اللفظ ، ولا تؤول ، وهو رأي السلف ، ولكن ورد عن الأشعري تأويل اليد بالقدرة في كتابه «اللمع»[٢] ، وجاء عن علماء الأشعرية كالبغدادي والجويني تأويل هذه الصفات ، فأولوا «يده» بأنها قدرته ، ووجهه بأنه داته ، أو وجوده ، وسار على هذا معظم الأشاعرة المتأخرين بما يليق من جلال الله تعالى ، ويقرب إلى الأذهان ، وعبر المحققون عن ذلك بقولهم: «إن رأىٰ السلف (بالتفويض والتسليم) أسلم ، ومذهب الخلف (بالتأويل) أحكم.

٢ ـ **مسؤولية الإنسان وإرادته**: وهذه المسألة فرع عن أحد أركان الإيمان ، وهو «الإيمان بالقضاء والقدر» ، وفسرهما الأشاعرة بأن القضاء هو تقدم علم الله تعالى بما سيكون من كسب العبد ، والقدر صدور الأعمال وإيجاد الأشياء على حسب مقاديرها المحددة بالقضاء ، وكل ذلك يتعلق بصفات الله تعالى في الإرادة والعلم والقدرة والفعل ، ولا علاقة للقضاء والقدر بمسألة الجبر مطلقاً ، أو الإرادة والاختيار في أفعال الإنسان ، ولكن توهم كثيرون في ذلك ، وأثاروا مسألة الجبر والاختيار ، حتى ظهرت فرقتا الجبرية والقدرية المغاليتان فيهما[٣].

ورأي الأشعرية وسط بين الجبرية والمعتزلة القائلين بقول القدرية ، فالمعتزلة قالوا: إن العبد هو الذي يخلق أفعال نفسه ، وله الحرية

---

(١) الإبانة ص ١٨ ـ ١٩.

(٢) انظر تاريخ المذاهب الإسلامية ١٩٧ ، ١٩٩ ، مبادئ العقيدة الإسلامية ص ٨٧ ، ١٥٢.

(٣) انظر: شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٥٤ ، مبادىء العقيدة الإسلامية ص ١٨٤.

المطلقة ، ولا قدر عليه في ذلك ، وقالت الجبرية : إن الإنسان لا يستطيع إحداث شيء ، ولا كسب شيء ، وليس له إرادة ولا اختيار ، بل هو مجبور على الأفعال كالريشة في مهب الريح ، ونفوا عنه المسؤولية ، ونسبوا الفواحش والمنكرات وجميع الأعمال إلى الله تعالى ، وخالف الأشعري القولين ، وفصل بين قدرة الله تعالى وإرادته ، وقضائه وقدره ، وبين إرادة الإنسان ، وأكد حقيقة اختيار الإنسان في أفعاله مع الإصرار على القول بأن الله قادر على كل شيء ، وأن الله تعالى أودع القدرة عند الإنسان على الفعل[1] . وهو ما يعرف بالكسب عند الأشعرية ، ويعرف عند الماتريدية باختيار .

قال ابن السبكي : والذي تحرر لنا أن الاختيار والكسب عبارتان عن معين واحد ، ولكن الأشعري آثر لفظ الكسب على لفظ الاختيار ، لكونه منطوق القرآن ، والقوم آثروا لفظ الاختيار لما فيه من إشعار قدرة للعبد[2] . فالكسب والاختيار شيء واحدة، وهو رأي أهل السنة والجماعة .

٣ ـ **الإيمان** : هو الاعتقاد الجازم ، وهو ما انعقد عليه القلب ، وصدقه اللسان ، وعملت به الجوارح ، وهو أساس الدين ، واتفق أهل السنة على أن **الإيمان** في الشرع هو تصديق بالقلب ، وإقرار باللسان ، وعمل بالجوارح[3] ، ولكن اختلفت الآراء بعد ذلك في جزئيات تتعلق بالإيمان ، أهمها :

أ ـ **حقيقة الإيمان** : قال الماتريدية وجمهور مشايخ الحنفية أن الإقرار

---

(١) تاريخ المذاهب الإسلامية ص ١٩٧ ، ١٩٨ ، ١٣١ ، ٢١٧ ، وما بعدها .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٣٨٦ .

(٣) ويتفق الجميع على أن الإيمان الذي حدده رسول الله ﷺ في حديث جبريل ، وهو أن نؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر والقضاء والقدر .

باللسان شطر من الإيمان ، وهو ركن داخل في الإيمان ، لأن الإيمان لغة هو التصديق ، والتصديق يكون بالقلب ، ويكون باللسان ، وقال الأشعرية : إن النطق بالإيمان من القادر شرط في الإيمان ، والشرط خارج عن حقيقة وماهية التصديق الذي هو في القلب[1] ، ويتفق الفريقان على أن الإقرار باللسان ضروري ، ويتوقف عليه الإيمان ، ولكنه على الرأي الأول ركن وجزء من الإيمان ، وعلى القول الثاني: هو شرط مهم وضروري ، ولكنه خارج عن جوهر الإيمان ، وهذا اختلاف لفظي واصطلاحي.

ب ـ **زيادة الإيمان ونقصه**: قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «إن الإسلام أوسع من الإيمان ، وليس كل إسلام إيمان. . .» ثم يقول: «وإن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص»[2] ، أي أن إيمان الإنسان يزيد بالطاعات والأعمال الصالحة ، وينتقص بالمعاصي والسيئات ، لقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتْهُمْ إِيمَٰنًا ﴾ [الأنفال: ٢] وقوله تعالى: ﴿ وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِيمَٰنًا ﴾ [المدثر: ٣١] ، وقوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِىٓ أَنزَلَ ٱلسَّكِينَةَ فِى قُلُوبِ ٱلْمُؤْمِنِينَ لِيَزْدَادُوٓا۟ إِيمَٰنًا مَّعَ إِيمَٰنِهِمْ ﴾ [الفتح: ٤].

وقال أبو منصور الماتريدي: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص ، لأن الإيمان هو التصديق البالغ حد الجزم ، وذلك لا يقبل التفاوت بحسب ذاته ، والنقص فيه ينافي اليقين ، ويستوي فيه الناس[3].

وهذا اختلاف اصطلاحي أيضاً ، ولا مشاحة في الاصطلاح ، ولا ينكر كل فريق وجهة نظر الآخر ، والآثار التي تترتب عليه.

ج ـ **العمل مع الإيمان**: قال المرجئة: إن الإيمان لا علاقة له بالعمل ،

---

(١) صحيح البخاري ١/ ١١ ، نظم الفرائد ص ٣٧.
(٢) الإبانة ص ٢٤.
(٣) نظم الفرائد ص ٣٩ ، شرح النووي على صحيح مسلم ١/ ١٤٦.

ومن عمل المعاصي ، وارتكب الحرام ، وترك الواجبات والفرائض فلا يؤثر ذلك على إيمانه ، وقال الخوارج: العمل ركن في الإيمان ، وكل من ارتكب معصية ، أو ترك واجباً فهو كافر ، وقالت المعتزلة: إن مرتكب المعصية ليس مؤمناً ولا كافراً ، وقال الأشعرية وجماهير أهل السنة: إن فاعل الذنب ومرتكب المعصية وتارك الواجب يسمى عاصياً وفاسقاً ، ولا يكفر بذلك ، ويبقى الإيمان الناقص عنده.

قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «وندين بأن لا نكفر أحداً من أهل القبلة بذنب يرتكبه كالزنى والسرقة وشرب الخمر ، كما دانت بذلك الخوارج ، وزعمت أنهم كافرون»[1].

٤ ـ **الإمامة**: أصبحت الإمامة والخلافة قبل وبعد مقتل سيدنا علي كرم الله وجهه موضع نقاش شديد ، وجدل حاد ، ودخلت باب الإيمان وكتب العقيدة ، وأدت إلى الاختلاف بين المذاهب السياسية في الإسلام ، والتي عكست وجهة نظرها في العقيدة وعلم الكلام ، قال الإمام أبو الحسن الأشعري: «أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد نبيهم ﷺ اختلافهم في الإمامة»[2].

واتفقت مذاهب أهل السنة والجماعة على قول واحد في ذلك ، صرح به أبو الحسن الأشعري فقال: «ونقول: إن الإمام الفاضل بعد رسول الله ﷺ أبو بكر الصديق رضوان الله عليه ، وإن الله أعز به الدين وأظهره على المرتدين ، وقدمه المسلمون للإمامة ، كما قدمه رسول الله ﷺ للصلاة ، وسموه بأجمعهم خليفة رسول الله ﷺ ، ثم عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، ثم عثمان بن عفان رضي الله عنه ، وأن الذين قتلوه قتلوه ظلماً وعدواناً ، ثم علي بن أبي طالب رضي الله عنه ،

---

(١) الإبانة ص ٢٢.

(٢) مقالات الإسلاميين ص ٢.

فهؤلاء الأئمة بعد رسول الله ﷺ ، وخلافتهم خلافة النبوة»[1] ، ثم ذكر الإمام أبو الحسن الأشعري الأدلة في إمامة أبي بكر الصديق رضي الله عنه ، ثم بين إمامة الفاروق وإمامة عثمان وإمامة علي رضي الله عنه ، وقال: «هؤلاء الأئمة الأربعة المجمع على عدالتهم وفضلهم رضي الله عنهم» ثم قال: «فأما ما جرى بين علي والزبير وعائشة رضي الله عنهم فإنما كان على تأويل واجتهاد ، وعليّ الإمام ، وكلهم من أهل الاجتهاد ، وقد شهد لهم النبي ﷺ بالجنة والشهادة ، فدل على أنهم كلهم كانوا على حق في اجتهادهم ، كذلك ما جرى بين علي ومعاوية رضي الله عنهما كان على تأويل واجتهاد ، وكل الصحابة مأمونون غير متهمين في الدين ، وقد أثنى الله ورسوله على جميعهم ، وتعبدنا بتوقيرهم وتعظيمهم وموالاتهم والتبرؤ من كل من ينقص أحداً منهم رضي الله عنهم جميعهم[2]. واتفق أهل السنة والجماعة أنه لم تثبت الوصاية بالخلافة بعد رسول الله ﷺ لأحد ، والأمر شورى بين المسلمين.

ثالثاً ـ طرق البحث عند الأشعرية:

اعتمد الأشعرية في البحث عن العقائد على محورين:

١ ـ مسلك النقل: بما ثبت في القرآن الكريم والحديث الشريف عن أوصاف الله تعالى ورسله واليوم الآخر ، والإقرار بالملائكة والحساب والعقاب والثواب ، وبالجنة والنار ، ويعتمدون على ظواهر النصوص في الآيات الموهمة للتشبيه مع تنزيه الله تعالى عن الشبيه والنظير ، وإثبات جميع الصفات لله تعالى التي أثبتها لنفسه ، مع الجزم واليقين إنها ليست كصفات المخلوقين ، وإن اتفقت التسمية أحياناً ، لقوله تعالى: ﴿ لَيْسَ

---

(١) الإبانة ص ٢٤.

(٢) الإبانة ص ١٨٥ ـ ١٨٩ ، ١٩٠ ـ ١٩١ ، وانظر شرح العقيدة الطحاوية ص ٥٥٢ ، وما بعدها طبع دار البيان.